أصداء مزاعم واشنطن حول الاتجار بالبشر في السلطنة

المقيمون يواجهون افتراءات التقرير الأميركي بالرفض والاستياء

«الوطن» التقتهم في أماكن عملهم فأكدوا : «قانون العمل مظلة للجميع»

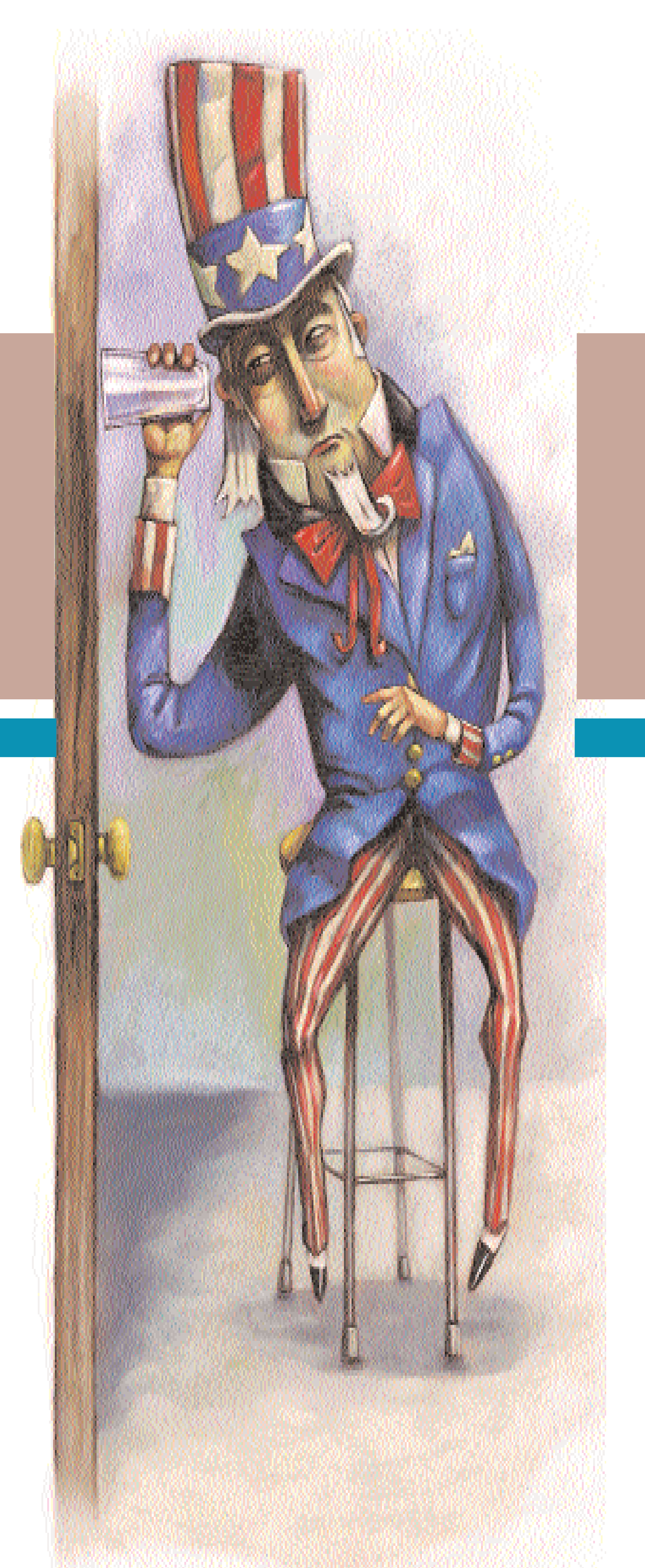

■ ماغان سينغ

■ ايشونا بوار

■ سورندلا بال

■ أفضل احمد

■ ديفيندرال داش

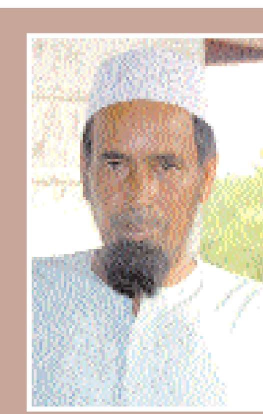
■ محمد عشاب

■ محمد أمين

■ عبدالمنان عبدالحق

■ محمد أبو طاهر

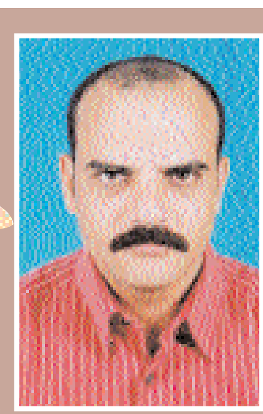
■ حسن عبدالسلام

تحقيق :
علاء حموده ـ يوسف الحبسي
تصوير: راجن

تسابقوا للإدلاء بآرائهم وقالوها صراحة :

- ■ الافتراءات مختلقة لتشويه سمعة السلطنة
- ■ نحصل على حقوقنا كاملة
- ■ الادعاءات الأميركية إساءة لنا ولأسرنا
- ■ الصغير قبل الكبير يعرف غوانتانامو

■ مخطئ من يظن أن الادعاءات والافتراءات والتناقضات تنبت أقداما لتمشي عليها ورؤوسا تفكر من خلالها وقلبا لتعيش على نبضه ، فمهما طالت مساحة الصمت المتعقل غير المندفع ستظهر الحقيقة ناصعة لا محالة وستموت الأكاذيب بالسكتة الدماغية ، وسيظهر للعيان أن الادعاءات والتناقضات لا تتعدى كونها جواز مرور نحو ميدان فسيح وزاخر بعلامات انعدام المصداقية وتوسيع الفجوات النابعة من سوء الفهم وهو ما يسوق بالضرورة إلى حالة من انعدام التواصل البشري السليم والواضح والصريح .

وحينما نشرت (الوطن) تفنيدا للمزاعم والمغالطات الواردة في تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الإتجار بالبشر ـ الذي زعم عدم قيام حكومة السلطنة بالجهد اللازم لمواجهة هذه الجريمة المقيتة ـ وردت على ما احتوته صفحات ذلك التقرير من اتهامات متناقضة وغير موضوعية ولا تستند إلى أدلة ملموسة ، كان نصب أعيننا إظهار الخيط الأبيض من الخيط الأسود في هذا الملف ، وتتويج رؤوس الحروف بالنقاط في مصداقية وهدوء في بلادنا دولة المؤسسات وسيادة القانون ، وفي سياق مجتمعنا المدني المستنير والعاقل الذي يستلهم عقلانيته من سمت سياسة البلاد المتوازنة والحكيمة ، واضعا الضرورات الوطنية في مقدمة الأولويات .

استياء العمانيين

ولأن الإنسان العماني فطن بطبعه ، فلم يكن غريبا أن تخرج ردود الأفعال معبرة عن دهشتها واستيائها من تقرير المغالطات الأميركي ، ومبدية انزعاجها مما أفصح عنه ذلك التقرير من تجن وافتراء واضح على مجتمع يتمسك بلغة التسامح والعفو كقاموس كبير لسلوكياته .. وينبع هذا القاموس من تقاليد وأعراف تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وتحض على إكرام الضيف وإغاثة الملهوف ، وقبل ذلك دين اسلامي حنيف يحترم حقوق الانسان ويعلي من شأن آدميته ويحرم استغلاله لأغراض مادية .. فتلك وغيرها مفردات البناء الاجتماعي والثقافي والديني المتماسك للسلطنة الذي تحميه أضلع دولة مؤسسات قوية تعمل بمؤسساتها وتشريعاتها وقوانينها على مواجهة أي تجاوز محتمل بكل ما أوتيت من قوة .

لم نندهش من آلاف الاتصالات التي تلقتها هواتف (الوطن) والرسائل التي استقبلها صندوق بريدها والتي عبر أصحابها عن رفضهم للادعاءات الاميركية بما انطوت عليه من تلويح مبطن بالعقوبات ، لأن العمانيين على قلب رجل واحد في قناعتهم بأنهم يعيشون تحت ظلال حكومة رشيدة تواجه ما يعتري القاطنين على أرضها من مشكلات ـ إن وجدت ـ ، وبنفس المقدار فإن العمانيين يعلون من شأن سيادة القانون الذي يفصل في المنازعات بين أطراف العمل المختلفة ـ في حالة وجودها ـ ولا يسكتون على الافتراءات والمزاعم التي لا أساس لها من الصحة ، ووسائل التشويه والتضليل التي تحاول النيل من إنجازات صنعتها سواعدهم .

العمال المقيمون يتكلمون

لكن .. المثير للدهشة حقا هو ردود أفعال أصحاب القضية عينهم حول المزاعم الأميركية وهم العمال المقيمون في السلطنة والذين أبدت أوساط كبيرة منهم رفضها لما زعمه التقرير الأميركي ، وتسابقوا للإدلاء بآرائهم المستاءة من الاتهامات المتناقضة والمنافية لأبسط مبادئ العقل والمنطق حيث إن العقد شريعة المتعاقدين ومن حق كل طرف أن ينهي ذلك العقد إذا وجد أنه ليس في صالحه وبالتالي فليس هناك ارغام يبرر المزاعم الاميركية في التقرير ، وكان حديث هؤلاء العاملين الوافدين لا يكذب ولا يتجمل باللغة الانكليزية ومن لا يجيد الانكليزية استعان بزميل له يجيدها ، والبعض الآخر تحلل من قيود اللغة بألفاظ عربية قليلة علمتها له أيام عنوانها السعادة في سلطنة عمان ، أما عن الإخوة العرب المقيمين في البلاد فاللسان كان ينطق بما يجمع القلوب من إخوة أرض وتاريخ ولغة ودين وقومية مشتركة.

جميع العمال المقيمين الذين التقت بهم (الوطن) ـ وهم غيض من فيض لا تتسع له صفحات صحيفة واحدة ـ قالوها صراحة : السلطنة تحمي حقوق العمال بقوانينها ومواجهتها لأي ممارسات سلبية .. السلطنة تحترم حقوق الانسان وتحترم آدميته .. السلطنة ترادف العدل والخير والانسانية في أبهى صورها .

حقا كان حديثهم من القلب الى القلب ، وكانت المفاجأة أن أحد هؤلاء العمال أفشى لنا بـ(السر الكبير) ... وهو أنه يحتفظ بصورة لصاحب العمل العماني تزين جدران منزله في بيته بوطنه الأم ، حيث يضعه في منزلة الأخ والصديق .

عمال البناء

المحطة الاولى لاستقصاء (الوطن) للحقيقة كانت في مبنى تحت الانشاء ، ووسط أجواء عمل دؤوب أكد محمد عشاب (بنغالي الذي يعمل نجارا) أنه لا يواجه أي مشكلات هنا في السلطنة منذ ان التحق بالعمل. وأوضح : أتقاضى راتبي بصفة دورية وأموري كلها على ما يرام وان ساءت حالتي الصحية فإن الشركة تبادر بعلاجي على حسابها .

واتفق معه في رأيه زميله ديفيندرال داش (بنغالي) الذي أكد أنه يتمتع بكافة حقوقه هنا في السلطنة. ويضيف أنه لم يأت الى البلاد للعمل إلا بعد أن سمع من بعض أصدقائه مدى ما يتمتع به العمال من حقوق حفظها لهم قانون العمل العماني وخلق التعامل الذي يتحلى به الإنسان العماني. أما ماغان سينغ (هندي) عامل البناء فيقول إنه يتمتع بكافة حقوقه كعامل، ويمارس طقوسه الدينية بكل حرية ولا يتعرض لمضايقات أو ما تدعيه أميركا أنه (اتجار بالبشر).

وأكد ايشونا بوار (هندي ـ عامل بناء أيضا) أنه لم يسمع عن أمر هذا التقرير، ولكنه لا يتفق أيضا مع ما تدعيه الولايات المتحدة ويعتبره إساءة له ولأسرته ، فقد جاء من بلاده للعمل مقابل راتب شهري يتقاضاه باستمرار وصاحب العمل يمنحه مستحقاته المالية ورعاية طبية جيدة ، ويؤكد أنه لا يجد مشكلات في عمل يحسن معاملته فيه صاحب العمل.

.. وفي المزارع

وفي إحدى المزارع بولاية السيب كانت ابتسامة عريضة ترتسم على وجه محمد أبو طاهر (بنغالي) الذي قدم إلى السلطنة منذ ١٦ عاما، وقال: عندما قدمت إلى عمان تغيرت الصورة التي كونتها عن السلطنة طبعاً إلى الأفضل ، وهذا ليس مجاملة بل هذه هي الحقيقة ، مؤكداً أن الأيدي العاملة الوافدة في السلطنة تتمتع بالكثير من الحقوق التي تكفل العيش الكريم في هذا البلد وتحدد حقوق وواجبات العامل وصاحب العمل .. ولم أواجه شخصياً أي مشكلة صغيرة أو كبيرة وصلت من خلالها إلى مركز الشرطة، ولكن ما أعرفه حقاً أن القانون في السلطنة لم يفرق بين أبناء البلد والأيدي العاملة الوافدة إليها .. مشيراً إلى (أنني أحصل على إجازة في الاسبوع وعلى اجازة سنوية وراتب شهري من صاحب العمل ولم يحدث أن حدث بيني وبين صاحب العمل مناوشات .. بل بالعكس أن العلاقة بيننا علاقة مبنية على الاحترام المتبادل ولم يحدث يوماً أن استغلني صاحب العمل في شيء ما وهذا ربما لا تجده في الدول المتقدمة).

ولم يسمع محمد أبو طاهر بالتقرير الأميركي الذي يتهم دولاً خليجية ومنها السلطنة بعدم بذل الجهود اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر، لكنه قال: إن ما يقال عن السلطنة في هذا التقرير غير صحيح بتاتاً ومنذ أن قدمتُ إلى السلطنة لم أسمع بما يسمى الاتجار بالبشر في هذا البلد .. وهذا في الحقيقة ظلم وبهتان في حق سلطنة عمان لأن الـ١٦ سنة التي قضيتها هنا هي شهادة ضد هذا التقرير والحقوق التي أتمتع بها في هذا البلد شهادة أخرى ضده .. ومن لم يعش في عُمان يجهل معرفة القانون فيها.

من ناحيته يرى عبد المنان عبد الحق (بنغالي ـ يعمل مزارعاً في السلطنة منذ ٢٤ عاماً) أن صاحب العمل لم يقصر معه في شيء فهو يتقاضى راتبه بصفة شهرية ويحصل على إجازته السنوية والأسبوعية أيضاً ، ويقول: "عملت منذ قدومي في إحدى المزارع حتى يومنا هذا .. وخلال هذه الفترة لم يحدث أن اختلفت مع صاحب العمل أو حدثت مناوشات بيننا" ويضيف: "إن حقوق الأيدي العاملة الوافدة يكفلها القانون في هذا البلد .. وهذا طبعاً من خلال تجربتي في السنوات الـ ٢٤ التي قضيتها في عُمان". مؤكداً أن حكومة السلطنة كفلت حقوق الأيدي العاملة الوافدة مثلما كفلت حقوق القوى العاملة الوطنية ولم تفرق بينهما وأعطت كل ذي حق حقه .. وهذا طبعاً يناقض ما ذكرته عن التقرير الأميركي الذي يتهم عددا من دول الخليج عامة والسلطنة خاصة بالاتجار بالبشر الذي لم نسمع عنه منذ الـ ٢٤ عاماً .. موضحاً أن القانون العماني لا يفرق بين المواطن والمقيم .. بل إن الجميع متساوون أمام العدالة في هذا البلد.

وفي محل حلاقة بمنطقة الغبرة استقبلنا الحلاق محمد أمين (باكستاني) هو وابن أخيه محمد فياض بابتسامة عريضة وعندما أخبرناه بطبيعة عملنا استأذن زبائنه للإجابة على أسئلتنا وقال : منذ قدومي الى السلطنة منذ ١٥ سنة ، لم أتعرض لمشكلات مع صاحب العمل ، والقانون يحمي الجميع هنا في السلطنة. وأضاف : حتى اذا حدثت تجاوزات ـ وعن تجربة شخصية ـ فقد تم مواجهتها من قبل الحكومة بقوة وحزم . ولم يختلف رأي ابن أخيه كثيراً عن كلام عمه ، حيث يقول محمد فياض الذي يعمل في نفس المحل منذ ٣ سنوات أنه لم يواجه مثل هذه النوعية من المشكلات التي تزعمها الولايات المتحدة !!

القانون فوق الجميع

وفي محل بيع اللحوم يعمل أفضل أحمد (باكستاني) جزاراً منذ ٢١ عاماً ، وقدم للبلاد بنصيحة من إخوته الذين كانوا يعملون في السلطنة قبل قدومه إليها ومنذ ذلك اليوم وهو يعمل جزاراً في ولاية السيب .. ويقول : كل السنوات التي قضيتها في السلطنة لم تواجهني مشكلة مع أحد سواء الزبائن أو صاحب العمل إلا ربما بعض المناوشات مع الزبائن ولكن لم تصل إلى التشابك باليد .. والحمد لله لم يصل بي الأمر يوماً أن دخلت إلى مركز الشرطة ، وهذا طبعاً يعود إلى الأخلاق التي يتميز بها العمانيون .. مشيراً إلى أن القانون في السلطنة يكفل لنا كأيد عاملة وافدة الكثير من الحقوق ، صحيح أن صاحب العمل لم يحدث بيني وبينه أي خلافات ولم يحدث أيضاً أن استغلني يوماً ما ، ولكن ما نعرفه في هذا البلد أن حقوق العامل يكفلها القانون .. والسنوات التي قضيتها في السلطنة خير دليل على ما قلت.

ويؤكد أفضل : إن التقرير الأميركي الذي يتهم دول المنطقة بعدم بذل الجهود اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر لم يسمع به. وقال لنا : إذا كنتم محققين فيما تقولون فإنني أقول إن هذا الكلام غير صحيح ولم نسمع طوال الـ ٢١ سنة التي قضيتها في السلطنة بما تقوله أميركا عن دول المنطقة .. ولم أسمع من أحد الباكستانيين مثل هذا الكلام الذي قيل وأؤكد أن هذا غير صحيح .. مضيفاً: أن السلطنة من الدول التي تتميز بعدم التفرقة بين المواطنين والمقيمين وأن القانون مظلة للجميع سواء كان مواطناً أو مقيماً .. مؤكداً أن كل الباكستانيين يعرفون غوانتانامو الصغير قبل الكبير والكل يسمع ما يتعرض له المسلمون والعرب في أميركا وهذا طبعاً بوجود وسائل الاعلام التي تنقل إلينا مأساة هؤلاء الناس الذين لم يكفل لهم القانون هناك حقوقهم فقط لأنهم مسلمون.

ثقة بالغة

اللافت للنظر أنه مع الفترة الطويلة التي قضاها العمال المقيمون بالسلطنة الذين التقيناهم ، فإن اجاباتهم تحمل طابع الثقة والقطع حول الحماية القانونية التي يتمتعون بها في أعمالهم فعبد الرحمن محيي الدين (هندي يعمل مبرمج للحواسيب في شركة مقاولات منذ ١٥ عاما) يقول : أشعر بأن الجميع أمام القانون سواء ، فلا فرق بين المواطن والمقيم ، وحكومة السلطنة تواجه أي مشكلة تتعلق بحقوق العمال بكل حزم .

ويؤكد شيخار راجارامان (هندي) المهندس الميكانيكي الذي يعمل في السلطنة منذ ستة اعوام أنه لم يواجه في السلطنة أية خروقات في مجال حقوق الإنسان. ويضيف : القوانين المنظمة للعمل تتميز بالشفافية والوضوح التام ، كما أن باقي القوانين الأخرى المطبقة في السلطنة تتميز بالعدل والحيادية ، وتوفر لنا حماية تامة ضد أي نوع من الاستغلال البدني.

مديرون أيضا

ولأنه ليس المهنيون أو أصحاب التخصصات العالية (المهندسون ومبرمجو الحواسيب) فقط من يقصدون السلطنة للعمل ، فلم تخرج الاشادة بقوانين العمل وحسن المعاملة وحالة حقوق الانسان في السلطنة على لسان هاتين الفئتين فقط ، بل إن المديرين المقيمين أبدوا ارتياحهم الشديد لسنوات طويلة من العمل قضوها في البلاد، فمحمد ساجد خان المدير بجمعية المحاسبين القانونيين في السلطنة والذي يقيم في السلطنة منذ ٦ سنوات، يقول : لم أصادف حتى الآن أي حالة لانتهاك حقوق الإنسان ، والسلطنة تولي أهمية كبيرة لسلامة الإنسان وأمنه وحقوقه. أما نيليش ساماني (مدير عام شركة) فيؤكد : لم أسمع مطلقاً عن وقوع حوادث للاتجار في البشر بالسلطنة ، ولا أعتقد بأن هذا الأمر صحيح ، ولم أسمع مطلقاً عن حدوث أي انتهاكات لحقوق الإنسان هنا أيضاً.

فيما يعتقد رنجي ماثيو (مدير سفريات) ان المخالفات في مجال حقوق الانسان توجد في جميع دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة بشكل أو بآخر ، لكنه يقول : أشك في أن أيا مما ورد في تقرير الخارجية الاميركية فيما يتعلق بموضوع الإتجار في البشر في السلطنة يمت بصلة للواقع بصلة لا من بعيد أو قريب. فهناك أشخاص من جنسيات عديدة يعيشون هنا ولم أسمع بأي واقعة تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان. وجميع تلك الادعاءات مختلقة لتشويه سمعة السلطنة التي أوجدت لنفسها مكانة متميزة بين بلدان الشرق الأوسط .

للنساء كلمة

وللأيدي العاملة النسائية الوافدة الى السلطنة أيضا كلمة ، حيث أبدت من التقت (الوطن) بهن دهشتهن مما زعمه التقرير ، ويؤكدن انهن جئن للسلطنة من أجل كسب أقواتهن بشرف وأن ما يحدث من بعض التجاوزات من بعضهن هو مسؤولية صاحبة هذا التجاوز ،

وتؤكد (فلبينية) تعمل في مقهى انترنت أنها تعمل منذ ٦ سنوات في نفس المكان ، ولم تواجه مشكلات خلال الفترة التي قضتها هنا في السلطنة ، وتقول : لا أعلم من أين أتت الولايات المتحدة بهذا الكلام الذي ورد في التقرير ، قوانين العمل لا تفرق بين مواطن ومقيم وأؤدي الفروض الدينية بكل حرية ، وأقضي أياما سعيدة هنا .. حقا انها المساواة بأجمل صورها.

وبنفس القدر من الامتنان والارتياح الذي أبدته الفلبينية التي تعمل في مقهى الانترنت لحياتها في السلطنة ، تؤكد ليليان وو جيانغ (هندية) مصففة شعر وتجميل أنها تعمل هنا منذ ٦ أعوام "على مدار هذه السنوات التي أمضيتها في السلطنة كانت إقامتي ممتعة للغاية ، ولم أصادف على الإطلاق أي نوع من تلك المشكلات بأي صورة ، وفي مجال حقوق الإنسان ارى ان هذا البلد يتمتع بسجل متميز. وبصرف النظر عن تجربتي الشخصية ، أجد ان القوانين العمانية تتعامل مع الأجانب والمقيمين بكل الاحترام والعدالة."

الاشادة أيضا بظروف العمل والحماية التي يكفلها قانون العمل في السلطنة ، خرجت على لسان الإخوة والأشقاء العرب ، حيث يقول خالد بن فاروق (أردني) يعمل في شركة بناء :

قضيت أكثر من ١٤ عاماً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخلال الفترة التي قضيتها هنا في السلطنة، يمكنني أن أؤكد لك بكل ثقة أنني لم أجد في أي مكان آخر هذا النوع من الاهتمام والأولوية المكفولة للحفاظ على حقوق الإنسان سواء للمواطنين أو المقيمين ، والشعب العماني ودود وطيب جداً، والتعامل معهم يشعرك بأنك في بلدك. وبنفس الطريقة، فإن القانون يجبر المؤسسات والشركات العاملة في السلطنة على معاملة كل شخص بالحد الأقصى من الرعاية والاحترام .

بدوره أكد حسن عبد السلام عبيد (مصري) مدير أحد المطاعم بولاية السيب ومقيم بالسلطنة منذ ١١ عاماً أن قانون العمل العماني كفل كافة الحقوق للأيدي العاملة الوافدة سواء كانت عربية أم أجنبية ولا يفرق بين جنسية و أخرى ويعطي كل ذي حق حقه، وهذه حقيقة لمسناها خلال السنوات التي قضيتها في السلطنة .. ولم يحدث يوماً أن تعرضت للاستغلال سواء من صاحب العمل أو من غيره .. وقد عهدنا منذ زمن، وقبل قدومنا إلى السلطنة أن أهل هذه البلاد يتمتعون بالأخلاق الحميدة وحسن الضيافة لمن يأتي إليها، وهذا هو الذي لقيناه من أهلنا في السلطنة .. مضيفاً: السلطنة قدمت لنا التسهيلات لدخول أبنائنا إلى المدارس ولم نواجه أي صعوبات تذكر ولم يلق أبنائي أي مضايقات في المدارس بل ما لقيته من حسن استقبال أبنائي في المدارس وعلاقاتهم بمدرسيهم وكذلك الطلاب شئ لن أنساه أبداً .. مشيراً إلى أن السلطنة بحسن ضيافتها قدمت لنا ولأبنائنا الشيء الكثير ونحن نعجز حقاً عن تقديم الشكر الكافي لقائد وأبناء هذا البلد الكريم .

وقال حسن: إن التقرير الأميركي، والذي حقا لم أسمع به إلا منكما ،كلام غير صحيح ، ومنذ قدومي إلى السلطنة لم أسمع بمثل هذه الظاهرة في هذا البلد الذي قلت مسبقاً إن قانون العمل به كفل للأيدي العاملة الوافدة إليه الكثير من الحقوق والمستحقات .. ويؤسفني سماع مثل هذه الأكاذيب التي في غير محلها حقاً.

.. هكذا تتكامل الصورة لتلقي الضوء على حقيقة المزاعم والافتراءات الأميركية ، وأحاديث التناقضات والاختلافات .. فماذا ستقول واشنطن بعد ذلك ؟!!!■

..وأصحاب مكاتب جلب الأيدي العاملة يردون أيضا :

التقرير الأميركي لا أساس له وشهادة العمال .. أكبر دليل

■ أكد أصحاب مكاتب جلب الأيدي العاملة خطأ ما زعمه تقرير وزارة الخارجية الاميركية حول الاتجار بالبشر في السلطنة ، وقالوا ان حقوق الايدي العاملة الوافدة كفلها قانون العمل العماني ، مؤكدين أن مكاتبهم ملتزمة بكافة الاحتياطات اللازمة لحماية الحقوق القانونية لهؤلاء العمال بداية من جلبهم من بلادهم ، وحتى عملهم لدى أصحاب العمل ، مشيرين إلى أن مهتمهم لا تنتهي عند تشغيل العامل أو العاملة الوافدة . وأوضح عادل الحضرمي صاحب أحد مكاتب جلب الأيدي العاملة في منطقة الغبرة أنه يعمل في هذا المجال منذ عامين بترخيص من وزارة القوى العاملة ، مشيرا الى أن هناك التزاما تجاه الايدي العاملة التي يتم جلبها من الخارج عبر أمر عمل يتم انهاء اجراءاته من غرفة تجارة وصناعة عمان ووزارة الخارجية وسفارة الدولة التي ينتمي إليها العامل ، مضيفا : أن استجلاب الايدي العاملة يتم عبر مكاتب نثق فيها بدرجة عالية في الدول المصدرة للأيدي العاملة ، لكنه يقول : اذا ثبت ان هناك تلاعبا من قبل تلك المكاتب نقوم بقطع تعاملنا معها فورا. وحول نوعية الرعاية التي تقدمها مكاتب جلب الأيدي العاملة للعمال الوافدين ، يقول الحضرمي : نقوم بإنهاء كافة الاجراءات المطلوبة لالحاق العاملات الوافدات للعمل في المنازل ، وحينما تتسلم عملها نعطيها دفترا للتوقيع عليه شهريا باستلام راتبها .. ويضيف : ومع ذلك لا تنقطع علاقتنا بالعاملة نهائيا ، فإذا حدثت مشكلات بينها وبين الكفيل (حول الراتب أو حدوث تحرشات) ـ وهي قليلا ما تحدث ـ فنقوم باستدعائه هو والعاملة ومحاولة تسوية المسألة بالطرق الودية ،أما اذا صعب التوصل الى الحل فنقوم بتحويلهم لدائرة المنازعات العمالية ، أو إلى وزارة القوى العاملة ، وفي تلك الفترة يتم توفير السكن والمأكل والمشرب المناسب للعاملة الوافدة لحين حل مشكلتها.

وينتقد الحضرمي تقرير وزارة الخارجية الاميركية ، ويعتبره كلاما لا أساس له ، حيث إنه بحكم عمله فإن الكثيرات من العاملات الوافدات اللائي عملن في دول أخرى يؤكدن أنهن وجدن أفضل معاملة في السلطنة . ويضيف : هذا الكلام يتنافى مع أخلاق العمانيين وطبائعهم.

ويذهب سالم بن محمد بن ناصر الكاسبي صاحب مكتب جلب أيدي عاملة الى نفس الرأي ويبدي دهشته من التقرير الاميركي. مؤكدا أن قانون العمل العماني فوق الجميع ، ويقول : يتم فحص العاملات اللائي يتم جلبهن من سريلانكا وإندونيسيا والفلبين طبيا وتحديد الرواتب قبل قدومهن الى السلطنة ، كما توجد متابعة لأي عامل أو عاملة في المنازل بالتنسيق مع صاحب البيت .

ويؤكد أن الشكاوى التي ترد الى المكتب تكون بخصوص خدمة العاملة في أكثر من بيت وعدم صرف الرواتب ، وهي مشكلات نقوم باحتوائها بالتراضي أو باللجوء الى الجهات المختصة التي لا تقصر في رد الحق لأصحابه .

ويختتم الكاسبي بالتأكيد على حديثه أن أي عاملة موجودة في السلطنة لا تغادر مطار السيب الدولي دون أن تكون تقاضت كل مستحقاتها المالية ■

وزارة العدل
المحكمة الابتدائية بمسقط ـ أمانة سر المحكمة
إعلان تنبيه تنفيذ عقاري

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بأن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تقدمت بطلب التنفيذ المدني رقم٢٢٩٩/٢٠٠٥م لتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية رقم١٢٠١/٢٠٠٣م بالزام/علي بن عبدالله بن شويرد بسداد مبلغ وقدره ـ/٨١٠ ر.ع مع دفع قيمة استهلاك الكهرباء وما يستجد من ايجار حتى تاريخ الاخلاء الفعلي للعقار محل الدعوى مع الزامه بالمصاريف، وحيث تبين أن للمنفذ ضده العقار رقم ٢١٧ مربع المرحلة السادسة بمرتفعات العامرات بمساحة ٦٠٠م٢ للاستعمال السكني وقد تم وضع التأشيرة على الصحيفة العقارية للقطعة بمنع اجراء أي تصرف عليها.

ونظرا لعدم وجود محل اقامة معروف للمنفذ ضده فقد تقرر توجيه هذا الاعلان اليه بطريق النشر متضمنا اعلانه . بتنبيه تنفيذ عقاري . بوجوب سداد المبلغ المذكور أعلاه، في خلال الشهر التالي على هذا النشر، والا بيع العقار المملوك له المذكور أعلاه . وما عليه من مبان . عملا بأحكام المرسوم السلطاني رقم٢٩/٢٠٠٢م باصدار قانون الاجراءات المدنية والتجارية، ومع عدم السداد خلال المدة المذكورة سوف يتم تسجيل هذا التنبيه لدى وزارة الاسكان باعتبار العقار محجوزا بحيث يلحق به ثماره وايراداته عن المدة التالية لتسجيل التنبيه.

أمانة سر المحكمة

وزارة العدل
المحكمة الابتدائية بمسقط ـ أمانة سر المحكمة
إعلان طلب تنفيذ حكم

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية أن بنك مسقط تقدم بطلب تنفيذ تجاري رقم:١٨٣٦/٢٠٠٦م لتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى التجارية رقم:٤٠١/٢٠٠٦م بالزام/ مدرسة دار العلم الخاصة ومحمد بن نصيب بن عبدالله الفريد ومال الله بن رستم بن محمد الصادقي وعلي بن محمد بن نصيب الفريد بسداد مبلغ وقدره (١٦٥٠٢) ر.ع (ستة عشر الفا وخمسمائة وريالان عمانيان) وبفائدة ١٠٪ من تاريخ رفع الدعوى وحتى تمام السداد والمصاريف.

ونظرا لعدم وجود محل اقامة معروف للمنفذ ضدهم فقد تقرر توجيه هذا الاعلان اليهم بطريق النشر متضمنا تكليفهم بالوفاء بما هو مطلوب منهم في خلال السبعة الايام التالية على هذا النشر عملا بأحكام المرسوم السلطاني رقم٢٩/٢٠٠٢م باصدار قانون الاجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

وزارة العدل
محكمة الاستئناف بمسقط ـ أمانة سر المحكمة
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة بأن / وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قد اقامت امامها الاستئناف المدني رقم: ٥٣٧/٢٠٠٧م ضد/ ياسر بن سهيل اليافعي وتطلب فيه الغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا بالطلبات الواردة في صحيفة الدعوى والتي تتمثل في الآتي: ١ . الزام المستأنف ضده بسداد متأخرات الأجرة من الفترة من ١/٩/٢٠٠٥ وحتى ٣٠/٥/٢٠٠٦ مبلغا وقدره ١٣٥٠ ريالا عمانيا وما يستجد من أجرة حتى تاريخ الاجراء، ٢ . الزام المستأنف ضده بسداد قيمة فواتير المياه والكهرباء، ٣ . الزام المستأنف ضده بأتعاب محاماة وقدرها ٢٠٠ ريال عماني، ٤ . الزام المستأنف ضده مصاريف الدعوى.

وقد تعذر اعلان المستأنف ضده لعدم وجود محل اقامة معروف له، وهذا النشر يعتبر اعلانا له بالدعوى وتحديد جلسة ٩/٩/٢٠٠٧م الساعة التاسعة صباحا بمقر المحكمة الكائن (بالخوير . مجمع المحاكم خلف مدرسة دوحة الأدب الثانوية للبنات . بجانب محطة تعبئة الوقود) موعدا لسماعها طبقا للمادة (١١) من قانون الاجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/٢٠٠٢م.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة
دائرة الملكية الفكرية
إعلان

تعلن دائرة الملكية الفكرية عن طلب تسجيل العلامة التجارية وفقا لاحكام قانون العلامات والبيانات والاسرار التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٨/٢٠٠٠ ويجوز لكل ذي شأن الاعتراض عليها خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٤٣٥٥٤
في الفئة ٣٩ من اجل البضائع/الخدمات
توفير خدمات متعلقة بالنفط والغاز
باسم : تقنية النفط العالمية ش.م.م
الجنسية : عمانية . شركة محدودة
المهنة: التجارة
العنوان: ص.ب ٣٥٥ الرمز البريدي ١١٣
تاريخ تقديم الطلب : ١٠/٢/٢٠٠٧

تقنية النفط العالمية ش م م
Global Oil Technology L. L. C.

إعلان
من أجل الارتقاء بمستوى خدمة المشتركين الكرام
شركة مسقط لتوزيع الكهرباء
MUSCAT ELECTRICITY DISTRIBUTION CO. S.A.O.C
تعلن شركة مسقط لتوزيع الكهرباء عن انتقال مكتب كهرباء العامرات من موقعه الحالي إلى منطقة المحج مقابل محطة وقود شل بالشعبية وذلك من اجل الارتقاء بمستوى خدمة المشتركين الكرام حيث يضم المكتب الجديد صالة لخدمات المشتركين والتي يمكن للمشتركين من خلالها انهاء معاملاتهم.
هاتف : ٢٤٨٧٧٨٩٨ ـ ٢٤٨٧٥٣٥٩ ـ فاكس ٢٤٨٧٥٥٩٦
خط الطوارىء: ٢٤٨٧٥٨٧٧
شركة مسقط لتوزيع الكهرباء ش.م.ع.م
ص.ب:١٢٣٩ . الرمز البريدي ١٣١ الحمرية . سلطنة عمان
هاتف: ٢٤٥٨٨٦٠٠ (٩٦٨) . فاكس : ٢٤٥٨٨٦٦٦ (٩٦٨)
البريد الالكتروني : medc@medcoman.com
www.medcoman.com